15 فبراير 2023

تونس: يجب وقف حملة الاعتقالات التعسُّفية التي تستهدف النُقّاد والمُعارِضين

دعَت "اللجنة الدولية للحقوقيين"، في بيانٍ صدرَ عنها بتاريخ اليوم، إلى ضرورة أن تتوقّف السلطات التونسية عن كلّ الملاحقات القضائية التعسُّفية والمُسيَّسة التي تهدف إلى قمع أصوات مُعارِضي الحكومة.

في فجر يوم 11 فبراير 2023، بدأت سلسلةٌ من الاعتقالات التي استهدفت عددًا من المعارضين السياسيين ومُنتقِدي الحكومة في تونس. وخلال اليومَيْن التاليَيْن، أُلقي القبض على ما لا يقلّ عن 11 شخصًا، بينهم شخصيات من المعارضة ووزراء سابقون ومحامون وقضاة سابقون ودبلوماسي سابق وشخصية إعلامية ورجل أعمال، ولا يزال تسعة منهم قيد الإحتفاظ. حتّى هذه اللحظة، لم يصدر عن النيابة أيّ بيانات عامّة حول هذه الإيقافات.

في 10 فبراير، أي قبل يوم واحد من موجة الاعتقالات، التقى الرئيس التونسي قيس سعيّد بوزيرة العدل طالبًا منها الإسراع في ما أسماه "عملية المحاسبة". وبحسب ما وردَ، اعتبرَ الرئيس أنَّه "من غير المعقول أن يبقى خارج دائرة المحاسبة من له ملفّ ينطق بإدانته قبل نطق المحاكم".

في مقطع فيديو نُشِرَ على الصفحة الرسمية الخاصّة بالرئاسة على موقع "فيسبوك" ليلة 14 فبراير، بَدا وكأنَّ الرئيس يؤكّد إشرافه شخصيًا على الاعتقالات الأخيرة، رافضًا كلّ الانتقادات والتحفّظات الحقوقية، بما فيها تلك المتعلّقة بالإجراءات المتّبعة أثناء تنفيذ هذه الاعتقالات. وأشارَ الرئيس إلى أنَّ المُعتقَلين تآمروا ضدّ الدولة وضدّ الرئيس، قائلًا إنَّهم "إرهابيون"، وأضافَ أنَّه من واجب القضاء أن يتعاون، "وقد أثبت التاريخ قبل أن تثبت المحاكم أنَّهم مُجرمون".

في هذا السياق، قالَ سعيد بن عربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدى "اللجنة الدولية للحقوقيين": "لقد انتهكَ الرئيس مجدّدًا مبدأ فصل السلطات واستقلال القضاء، ناهيك عن استخفافه بقرينة البراءة والحقّ في عدم التعرُّض للاعتقال أو الاحتجاز التعسُّفي. فإذا لم يتمّ توجيه تُهم جنائية فورية وواضحة ضدّ المعتقلين والمحتجزين بناءً على أدلّة دامغة، يجب إطلاق سراحهم على الفور".

وبحسب المعلومات التي حصلت عليها "اللجنة الدولية للحقوقيين"، تمّ تفتيش منازل كلّ الذين اعتُقِلوا يوم 11 فبراير، ولم يتمّ إبلاغهم بأسباب اعتقالهم أو التُهم أو الأدلّة التي تُدينهم. وعندما أُلقيَ القبض عليهم في 11 فبراير، لم يُسمَح لهم بالتواصل مع محاميهم؛ وحُرِموا من الحقّ في حضور محاميهم أثناء الاستجواب؛ كما تمّ منعهم من الاتّصال بذويهم لأكثر من 48 ساعة.

في 13 فبراير، أكَّدت النيابة أنَّ الذين اعتُقِلوا في 11 فبراير احتُجِزوا من قِبَل فرقة مكافحة الإرهاب وأنَّ المهلة القصوى للاحتجاز لدى الشرطة بموجب قانون مكافحة الإرهاب قد بدأت رسميًا في 12 فبراير. وفي حين سُمح للمُعتقَلين باستشارة محاميهم في 14 فبراير. تلحظ "اللجنة الدولية للحقوقيين" أنَّ النيابة لم تُوجِّه إليهم بعد أيَّ تهمة جنائية ولم تكشف عن أيّ دليل يُبرِّر القبض عليهم واحتجازهم، وأنَّ استجوابهم اقتصرَ على اتّهامات عامّة بالتآمر وتهديد "أمن الدولة".

وفي مساء يوم 13 فبراير، تمّت مداهمة وتفتيش منزلَيْ كلّ من المُحاميَيْن والوزيرَيْن السابقَيْن لزهر العكرمي ونور الدين البحيري قبل إلقاء القبض عليهما. وبعد اعتقالهما، لم يُسمَح للسيّد لزهر العكرمي بمقابلة محاميه. وفي اليوم التالي، تلقّت عائلته بلاغًا رسميًا من "الحرس الوطني" يؤكّد احتجازه بتُهمة "الانضمام إلى وفاق إرهابي والتآمر على أمنا الدولة الخارجي ". وسبقَ للسيّد لزهر العكرمي أن تعرَّضَ لتحقيقٍ جنائي بطلبٍ من وزارة العدل في سبتمبر 2022 بسبب تصريحات إعلامية أدلى بها وانتقدَ فيها الوزارة.

أمّا نور الدين البحيري، القيادي في حزب النهضة "الإسلامي" ، فقد مثُلَ أمام قاضي التحقيق بتاريخ 14 فبراير بعد أن وجَّهت إليه النيابة، بموجب الفصل 72 من المجلّة الجزائية التونسية، تهمة "الاعتداء المقصود منه تبديل هيئة الدولة" و"حمل السكّان على مهاجمة بعضهم بعضًا بالسلاح"، و"إثارة الهرج والقتل والسلب". وبحسب ما أفادَ به محاميه، تستند التهم إلى منشورٍ نُسِبَ إليه عبر موقع "فيسبوك" بتاريخ 8 جانفي 2023. ويُعاقَب على هذه الجرائم بالإعدام وفقًا لما تنصّ عليه أحكام الفصل 72.

كذلك، أُلقيَ القبض على الصحفي نور الدين بوطار، مدير عام المحطّة الإذاعية الخاصّة "موزاييك آف آم"، مساء يوم 13 فبراير. حضرَت محاميته الاستجواب الأوّلي الذي أجرته الشرطة في الليلة نفسها وأكّدَت أنَّ كلَّ الأسئلة التي طُرِحَت على موكّلها تتعلّق بعمل المحطّة الإذاعية وتمويلها وخطّها التحريري وآلية اتّخاذ القرارات بشأن المواضيع التي يتمّ تناولها والضيوف المدعوّين إلى البرامج الإذاعية. ومن المُرتقَب أن يمثل أمام النيابة في أجل لا يتجاوز 16 فبراير. تجدر الإشارة إلى أنَّ الرئيس التونسي قد انتقدَ سابقًا محطّة "موزاييك آف آم" قائلًا إنَّهم "يتحدّثون طوال الوقت عن الديكتاتورية في حين أنَّهم يتمتّعون بحرّية التعبير".

وأضافَ بن عربية: "بدلًا من اللجوء إلى تدابير مكافحة الإرهاب لتجريم المعارضة المشروعة والعمل الإعلامي الحرّ، يجب على السلطات التونسية أن تتقيّد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان وأن تحرص على ألّا تتحوّل المحاكم إلى أداةٍ للقمع".

وفي بيانٍ صدرَ في 14 فبراير، أعربَ مفوّض الأمم المتّحدة السامي لحقوق الإنسان عن قلقه إزاء "حملة القمع المتزايدة ضدّ المعارضين السياسيين في تونس ".

الخلفية:

منذ 25 جويلية/يوليو 2021، اتَّخذَ الرئيس سعيّد عدّة خطوات تنتهك سيادة القانون في تونس. فساهمت هذه الخطوات في تقويض استقلال القضاء والحماية القضائية لحقوق الإنسان، كما أدّت إلى تضييق الفضاء المدني وخنق ممارسة حرّية التعبير، بما في ذلك المعارضة.
هذا وتستهدف المحاكم العسكريّة المدنيّين في تونس بشكل متزايد، ويُعزى ذلك في بعض الحالات إلى انتقادهم الرئيس قيس سعيّد منذ تولّيه صلاحيات واسعة النطاق في 25 جويلية/يوليو 2021، كما تستهدف المحامين الذين يُشكّلون الحصن الأخير في وجه القمع المتزايد لسيادة القانون وحقوق الإنسان والحرّيات العامّة.